التقرير السياسي المقدم إلى

المؤتمر الوطني الخامس لـحزب الوحدة والديمقراطية

تحت شعار:

" نجاح الجيل التنموي الجديد رهين باسترجاع الثقة وتجديد التعاقد الاجتماعي "

الحمد لله وحده

و الصلاة والسلام على رسول الله .

ضيوفنا الكرام

اخواتي اخواتي المؤتمرات والمؤتمربن

السيدات والسادة .

ينعقد المؤتمر الوطني الخامس لحزبنا بعد معانات ومحن ومجهودات مضنية بذلت من طرف ثلة من المناضلات والمناضلين الصابرات والصابرين. الثابتات والثابتين على المبدأ و الارادة القوية للحفاظ على وحدة الحزب و للوصول به الى هذه المحطة الهامة . محطة انعقاد المؤتمر الوطني الخامس لحزب الوحدة. والديمقراطية الذي يأتي ليجدد العهد مع مناضلاته ومناضليه وليرسم معالم مرحلة جديدة، قوامها الوحدة والديمقراطية والشفافية والانفتاح.

اننا نامل ان تكون هذه المرحلة استمرارا لنضالنا من اجل تجديد الفعل الديمقراطي وبناء تعاقد اجتماعي وسياسي جديد .

السيدات والسادة . المناضلات والمناضلين

ان مؤتمرنا هذا لينعقد في سياق وطني وإقليمي ودولي يتسم بدرجة عالية من التحول والتوتر وعدم اليقين، حيث تتداخل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية مع التحولات الجيوسياسية العميقة، وبدء تحلل النظام الدولي الذي تمت اقامته مع نهاية الحرب العالمية الثانية . وهذا ما يفرض على الفاعلين السياسيين إعادة التفكير في أدوارهم ووظائفهم وآليات اشتغالهم.

كما يأتي هذا المؤتمر في لحظة دقيقة من تاريخ المغرب المعاصر، تتسم بتزايد التحديات المرتبطة بمستقبل التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، وباتساع الفجوة بين المؤسسات السياسية وقطاعات واسعة من المجتمع، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، وصعود أنماط جديدة من إدارة السلطة والصراع والتأثير.

وانطلاقًا من مسؤوليات حزبنا الوطنية والتاريخية، فان هذه المرحلة تقتضي منا بناء رؤية سياسية جديدة قادرة على التفاعل مع التحولات الجارية، وعلى تجديد الثقة في العمل السياسي والمؤسساتي، بما يعزز استقرار البلاد ويحصن وحدتها ويضمن كرامة المواطنات و المواطنين وحقوقهم الأساسية.

إننا لا نروم فقط توصيف الوضع القائم، بل نسعى إلى تقديم قراءة تحليلية شاملة لمختلف التحديات الوطنية، واستشراف المهام المطروحة على القوى الديمقراطية في المراحل المقبلة، باعتبار السياسة ليست مجرد تدبير يومي للشأن العام، بل فعلا استراتيجيا مرتبطا ببناء المستقبل وإنتاج التوازنات الوطنية الكبرى و.باستحضار تام لاوضاع محيطنا الدولى والقارى والاقليمي .

ان السياق الدولي وتحولات النظام العالمي ،يشهد خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة تؤشر على انتقال العالم إلى وضع أكثر تعقيدا وتعددا في مراكز القوة والنفوذ. وقد ساهمت الأزمات المتتالية ، الاقتصادية والصحية والغذائية والطاقية والعسكرية ، في إعادة تشكيل العلاقات الدولية وموازين القوى وتحالفات القوى العالمية .

لقد أفرزت حرب اسرائيل على الفلسطينيين و الحرب على أوكرانيا، و الحرب على ايران ولبنان وسوريا .و تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، واتساع التنافس الأمريكي الصيني، عودة واضحة لمنطق الصراعات الجيوسياسية الكبرى، حيث أصبحت مفاهيم الأمن القومي والسيادة الاقتصادية والأمن الغذائي والمائي والطاقي محددات أساسية للسياسات الدولية.

وفي السياق ذاته، يشهد العالم تصاعدا لتيارات الشعبوية واليمين المتطرف في عدد من الديمقراطيات الغربية، وهو ما يعكس أزمة عميقة داخل النموذج الليبرالي التقليدي، نتيجة اتساع الفوارق الاجتماعية وتراجع الثقة في المؤسسات الوسيطة والأحزاب التقليدية.

كما أصبح واضحا أن العديد من القيم الكونية، مثل حقوق الإنسان والديمقراطية، تخضع بشكل متزايد لمنطق التوظيف السياسي والانتقائية في العلاقات الدولية، بما يحولها أحيانا من مبادئ أخلاقية جامعة إلى أدوات للضغط وإدارة التوازنات الدولية.

وفي ضوء هذه التحولات، يصبح من الضروري بالنسبة للمغرب تطوير مقاربة استراتيجية تقوم على:

ـ تنويع الشراكات الدولية.

ـ تعزيز السيادة الاقتصادية.والصناعية والغذائية

ـ حماية القرار الوطني المستقل والدفاع عن المصالح العليا للمملكة .

ـ تقوية الروابط مع العمق الإفريقي والمتوسطي للمملكة. كمجال حيوي استراتيجي .

ـ بناء نموذج تنموي أكثر قدرة على الصمود

أمام الأزمات الدولية. وحتى المباغثة منها .

اما على مستوى السياق الإقليمي والتحولات الجيوسياسية

فان منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط تعرف تحولات عميقة تتسم بتزايد هشاشة الدولة الوطنية في عدد من الحالات، وتصاعد النزاعات الإقليمية، وتنامي التدخلات الخارجية، إضافة إلى بروز أشكال جديدة "من حروب الجيل الخامس " التي تجمع بين الأدوات العسكرية والاقتصادية والإعلامية والسيبرانية.

وفي هذا الإطار، تظل القضية الفلسطينية معيارا أخلاقيا وسياسيا لاختبار مصداقية النظام الدولي، في ظل استمرار الاحتلال والانتهاكات المتكررة للقانون الدولي والحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني. الذي بحضى بالدعم الثابت من كل مكونات الدولة المغربية ، التي تدعم حل شاملا و دائما وعادلا للقضية الفلسطينية وخاصة حقه في اقامة دولته المستقلة .وفق الشرعية الدولية .

كما تواجه منطقة الساحل والصحراء تحديات أمنية واستراتيجية متزايدة، مرتبطة بالإرهاب والجريمة العابرة للحدود والتنافس الدولي على النفوذ والثروات، وهذا ما فرض على المغرب تطوير مقاربة شاملة للأمن الإقليمي تقوم على التعاون والتنمية والاستقرار.وفق مقهوم صاحب الجلالة لعلاقات رابح رابح، ولا يفوتنا ان نثمن المكتسبات الديبلوماسية الكبيرة في ملف وحدته الترابية والاعترافات الدولية المتوالية بمغربية الصحراء .ومبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد ووحد لحل لهذا النزاع المفتعل.

وعلى المستوى المغاربي، ما تزال المنطقة تعاني من استمرار حالة الجمود .السياسي والتوترات الثنائية، بما يعيق بناء فضاء مغاربي متكامل اقتصاديا واستراتيجيا، رغم ما يتيحه ذلك من إمكانات تنموية وحضارية كبيرة لشعوب المنطقة. وعلى المستوى الوطني فان اختلالات المشهد الحزبي والسياسي وأزمة الوساطة تشكل ابرز سماته. فلا شك ان الجميع يتابع تحولات المشهد السياسي الوطني الذي عرف خلال السنوات الأخيرة بالخصوص ، مجموعة من التحولات العميقة، أبرزها:

تراجع الثقة في الأحزاب السياسية.

ضعف المشاركة السياسية. والتي تشخصها ظاهرة العزوف الانتخابى التي اخذت مؤخرا شكل العزوف المزدوج ، اي العزوف عن التسجيل في اللوائح الانتخابية وهو الاخطر والعزوف عن التصويت:

ذلك ان اللوئح الانتخابية العامة لا تمثل الكثلة الحقيقية للمواطنين المؤهلين للتصويت، فهناك ملايين من المغاربة خارج القنوات الدستورية وبالنظر الى المحطات الانتخابية الأخيرة فان الأرقام تكشف ان العزوف حقق نسبا جد مرتفعة مما يعكس التراجع الكبير في الثقة بين المجتمع والمؤسسات، وهناك ايضا ظاهرة الاحتجاجات والنزاعات غير المؤطرة حزبيا والاخذة في التصاعد امام التراجع الملحوظ للوظيفة التأطيرية للأحزاب السياسية. وبموازاة مع ذلك، يتنامى حضور وسائل التواصل الاجتماعي كفاعل مؤثر في تشكيل الرأي العام. وصناعة المطالب.

لقد أدى تراجع الوظيفة التأطيرية للأحزاب وتوجه البعض الى العمل على اضعاف الاحزاب لضمان ان تكون الادارة قوية والحالة ان قوة الدولة تتطلب ان تكون كل مكوناتها قوية ومتماسكة.ولعل ذلك من بين ما ادى إلى اتساع الفجوة بين الدولة والمجتمع، وإلى بروز أنماط جديدة من التعبير السياسي خارج القنوات التقليدية المألوفة .

وفي هذا السياق، تصبح الحاجة ملحة لإعادة الاعتبار للفعل الحزبي باعتباره أداة للوساطة الديمقراطية والتأطير المجتمعي وإنتاج النخب والبرامج، لقد تطورت وظائف الحزب، حيث اصبح مختبرا لانتاج البدائل وصناعة الحلول، وقناة وساطة يقظة واستباقية. قادرة على قراءة حركات الشارع وترجمتها الى سياسات قابلة للتنفيذ بدلا من التحرك بعد الازمات كالاطفائي المتجاوز.

اما فيما يتعلق بإشكالية الديمقراطية والإصلاح السياسي

فرغم المكتسبات الدستورية والمؤسساتية التي راكمها المغرب خلال العقود الأخيرة، فإن البناء الديمقراطي ما يزال يواجه عددا من التحديات البنيوية، المرتبطة بـ:

ـ محدودية الفعالية السياسية للمؤسسات المنتخبة.

ـ. ضعف المشاركة المواطنة.

ـ استمرار اختلالات مرتبطة بالحكامة والشفافية.

ـ الحاجة إلى توسيع فضاءات الحريات العامة.ووقف التراجعات المزعجة التي بدات تؤثر عل صورة المغرب وعلى تصنيفه و ترتيبه الدولي.

إن ترسيخ الديمقراطية لا يمكن اختزاله في البعد الانتخابي فقط . (بغض النظر عما فيه من اعطاب )، بل يقتضي بناء ثقافة سياسية ديمقراطية قائمة على:

ـ ربط المسؤولية بالمحاسبة الفعلية .

ـ استقلالية المؤسسات.

و احترام التعددية.

ـ ضمان الحقوق والحريات. وتوسيعها و

تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية.

وبالنسبة للوضع الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا ، فرغم المشاريع و الاوراش الملكية الكبرى والإصلاحات القطاعية التي عرفتها البلاد، ما تزال المؤشرات الاجتماعية تكشف استمرار اختلالات هيكلية عميقة، تتجلى في :

ـ ارتفاع معدلات البطالة، خاصة لدى الشباب (من 15 الى 24 سنة) تصل الى 35،9 في الماةئ، إضافة الى الشباب الموجود خارج اسلاك التعليم والتكوين وسوق الشغل.

ـ هشاشة الطبقة الوسطى. ان لم نقل. انقراضها مما افقد المغرب عنصرا هاما من عناصر التوازن و السلم الاجتماعيين .

ـ اتساع الفوارق الاجتماعية والمجالية.

ـ تراجع القدرة الشرائية.وضعف جودة الخدمات العمومية.

كما أظهرت الأزمات الدولية الأخيرة هشاشة النموذج الاقتصادي الوطني أمام التقلبات الخارجية، خاصة في مجالات الطاقة والغذاء والتضخم.

و نرى في حزب الوحدة والديمقراطية ، أن تجاوز هذه الوضعية يقتضي التوجه نحو نموذج تنموي يقوم على:

ـ الاقتصاد المنتج بدل الريع والمضاربة. واستفحال امر بورجوازية طفيلية تعيش على المال العام من دعم و ريع و تسهيلات ضريبية وعلاقات فاسدة . تتسلل عبر عدة فجوات ومنها العلاقات المشبوهة و ضعف

العدالة الجبائية.

ـ، دعم المقاولة الوطنية ،.و الاستثمار في الرأسمال البشري.

وتعزيز الحماية الاجتماعية بالتفعيل السليم لقرارات وتوجيهات جلالة الملك محمد السادس نصره الله .

وقبل هذا وذاك ربط التنمية بالديمقراطية والحكامة الجيدة .

وفيما يخص الأداء الحكومي يسجل حزبنا أن هذا لأداء اتسم بالضعف و بعدد من الاختلالات، من أبرزها :

غلبة المقاربة التقنية والتدبيرية على الرؤية السياسية التي غابت لدى هذه الحكومة

ـ ضعف التواصل السياسي مع المجتمع.

و محدودية أثر السياسات العمومية على الفئات الهشة.

و غياب إلاصلاحات الهيكلية العميقة في عدد من القطاعات الحيوية وفي مقدمتها الصحة والتعليم والتشغيل.

و ضعف الحوار الاجتماعي والسياسي.

كما نسجل تنامي ظاهرة التضخم التشريعي، خاصة في المراحل الأخيرة من الولاية الحكومية، بما يعكس أحيانًا محاولة لتعويض ضعف الإنجاز السياسي بإنتاج كثيف للنصوص القانونية دون أثر فعلي ملموس على الواقع الاجتماعي.بل ان منها ما جاء بتراجعات عن العديد من المكاسب بل والالتفاف على بعض ما جاء به دستور 2011" مثل الحق في الاضراب والادوار الدسورية للمجتمع المدني وقضايا الحق في التقاضي واستقلال القضاء "

فهذه الأوضاع المتردية لم تتتم مواجهتها لاسياسيا ولا نقابيا نظرا لغياب معارضة قوية بسبب اختلالات المشهد الحزبي

ومن اجل مواجهة هذه الاوضاع فان الحزب في المرحلة المقبلة يتطلع للتعاون مع القوى الديمقراطية والقوى الحية التي تتقاسم معنا هذه الانشغالات.. ليشتغل على :

-.1 تجديد الفعل الحزبي

من خلال:

تعزيز الديمقراطية الداخلية.

تطوير التكوين السياسي والفكري.

تحديث أدوات التواصل والتأطير.

توسيع مشاركة الشباب والنساء والكفاءات.

2 . بناء معارضة وطنية مسؤولة:

تقدم البدائل لا الشعارات فقط.

تدافع عن الاستقرار والإصلاح معًا.

و تربط بين المطالب الاجتماعية والإصلاح الديمقراطي.

تمارس النقد المسؤول بعيدا عن الشعبوية والمزايدات.

3 . بلورة مشروع مجتمعي جديد

يقوم على:

دولة القانون والمؤسسات.

والعدالة الاجتماعية.

و التنمية المستدامة.

والسيادة الوطنية.

والكرامة الإنسانية.

والتوازن بين الحرية والاستقرار.

السيدات والسادة .

الاخوات والاخوان.

إن المغاربة المقيمين في الخارج والذين يتجاوز عددهم الخمسة ملايين تشكل عمقا استراتيجيا وركيزة أساسية للأمن القومي والتنموي للمملكة. وواضح ما للتحويلات الكبيرة لمغاربة العالم من اثر كبير على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في بلادنا . ولهذا فان حزبنا يطالب بتسريع التنزيل الفعل للتوجيهات الملكية السامية الرامية الى إعادة هيكلة الاطار المؤسساتي الخاص بالمغاربة المقيمين في الخارج وتسهيل استثماراتهم داخل وطنهم عبر تبسيط المساطر القانونية والإدارية. فضلا عن إيجاد صيغ مبتكرة وضامنة لمشاركتهم السياسية والفكرية في مغرب المستقبل.

ولا يفوتنا هنا ان نتساءل حول مدى قدرة الإدارة على مواكبة الإرادة السياسية العليا ؟ وهل تأخر تنفيذ الإصلاحات يتعلق بصعوبات تقنية وإدارية ام بوجود مقاومات لاصلاح شؤون المغاربة المقيمين بالخارج. كما ان الحزب سوف لن يدخر جهدا في التنبيه الى ضرورة الاعتناء بالهوية المغربية التي تمتاز بتعدد روافدها وتلاحم مكوناتها ومقوماتها الروحية والفكرية، من القيم والتعاليم السمحة للدين الإسلامي الحنيف، ومما تزخر به ثقافة المغرب وحضارته من تراث غني متعدد الروافد وفي قلبها تبرز الامازيغية كمكون رئيسي اصيل الى جانب العربية والحسانية والامتدادات الافريقية والاندلسية والمتوسطية.

كما ان حزبنا سيستمر في العمل من اجل تجديد الفعل الديمقراطي ومن بين اهم ما نود العمل من اجله مواجهة اختلالات المنظومة تمويل الأحزاب السياسية لقطع الطريق على احتكار الدعم وربطه بالأثر بدلا من جعله ريعا سياسيا.

إن التحدي الأساسي الذي يواجه بلدنا اليوم لا يتمثل فقط في تدبير الأزمات الظرفية، بل في بناء تعاقد سياسي واجتماعي جديد يعيد الثقة بين الدولة والمجتمع، ويمنح للمواطن احساسا فعليا بالمشاركة والإنصاف والانتماء.

ويؤكد حزبنا أن الاستقرار مرتبط بقدرة البلاد على:

توسيع المشاركة السياسية.

تعزيز العدالة الاجتماعية.

تطوير الاقتصاد الوطني المنتج.

حماية السيادة الوطنية.

وتجديد النخب والمؤسسات.

كما يعتبر حزبنا أن اللحظة التاريخية الراهنة تفرض على القوى السياسية الوطنية تجاوز منطق التدبير الانتخابي الضيق نحو بناء رؤية استراتيجية طويلة المدى، قادرة على مواكبة التحولات العالمية والدفاع عن المصالح العليا للوطن

وفي مقدمتها استقراره ورفاهية شعبه و وحدة ترابه الوطني .

مما يقتضي تقوية الجبهة الداخلية لمواجهة الدسائس والمناورات والحفاظ على الانتصارات التي تحققها بلادنا لفائدة تنزيل المقترح المغربي للحكم الذاتي. دون ان ننسى ان سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما تنتظر ان يتم تطهيرها من الاحتلال الاستعماري.

اخواتي المناضلات . اخواني المناضلين

،

إن مؤتمرنا هذا . ليس مجرد محطة تنظيمية عادية، بل فرصة تاريخية لتجديد المشروع السياسي للحزب، وتصحيح مساره واسلوب ادارته ، لتقوية الديمقراطية الداخلية وتعزيز حضوره المجتمعي، وإعادة بناء الثقة في العمل السياسي الوطني.

إننا مدعوون اليوم إلى الانتقال من منطق التكيف مع الأزمات إلى منطق صناعة البدائل، ومن رد الفعل إلى المبادرة، ومن التدبير الظرفي إلى التفكير الاستراتيجي. بفضل ما يتوفر عليه الحزب من اطر شابة عالية التكوين .و من ذلك مد اليد للتعاون مع مفكرينا و كفاءاتنا وخاصة اولائك العاملين في جامعات البلاد. و مواقع البحث والتفكير .

وقبل ان انتهي من هذا الحديث لابد من الإشارة الى اننا نؤكد على مركزية العدالة في أي مشروع تنموي إصلاحي فالعدالة في تصورنا ليست مجرد قيمة أخلاقية بل شرطا بنيويا لنجاح التنمية واستدامتها. ان التنمية لا تتعلق فقط بزيادة الثروة بل بكيفية توزيع الفرص، وهذا هو جوهر العدالة.

اننا في هذا الحزب نرى بأن العدالة هي الاطار الذي يعطي للتنمية معناها وشرعيتها ويضمن استدامتها فلا تنمية مستدامة بلا عدالة ولا عدالة قابلة للاستمرار بلا تنمية، من هنا سنخصص جهدا هاما من عملنا لاقناع الجميع بمركزية العدالة في أي مشروع تنموي سليم.

وفي الأخير فاننا إذ نجدد التزامنا بالدفاع عن الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية، فإننا نؤكد أن قوة الأوطان لا تقاس فقط بمؤسساتها، بل كذلك بقدرتها على إنتاج الأمل والثقة والمشاركة.

عاش نضال القوى الوطنية الديمقراطية،

وعاش المغرب مستقرا موحدا و.قويا .بتلاحم شعبه و ملكه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته